دون المفعول أخذ في كلامهم ما يحققه ويبينه غرضهم منه حتى
لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب بمحلي حيث قالوا ان يزيد
في مررت بزيد في محل النصب وأجازوا في معطوفه النصب
وهو لغو فاقول منوكلا على الله ومعتمدا ان مرادهم بذلك
ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل الا انه لا محل من
الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار له
محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غير من
حيث انه هو الخبر بعد الحذف ذلك بدليل انتقاله حين يرفع عنه اليه
فليكون له محلان من الاعراب على ما يخفى على ذوي الباب بخلاف
اذا ما قلت زيد حاصل في الدار فانه له محلا واحدا اقول يفرق منه
ان الجار والمجرور معا له محل من الاعراب في اللغو فقط وان لا يشكل
الفرق بين اللغو والمستقر لان المستقر لا يكون له محلا من
الاعراب اذا كان صلة كما مر في المسئلة التي لا محل لها من الاعراب
فالجدير بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مررت
بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب
والمنصوب على المفعولية هو المجرور فقط وان جعل القوم
المجموع نسبا علا لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مجرى

مطلب
الفرق بين اللغو والمستقر

مجرى المتعدي الا يرى انا نمنع مررت بزيد امرر بزيد وجزء
الفعل لا يكون مفعولا ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع
تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا للغو فلم يكن له محل من الاعراب
ولان اللغو لم اجازوا في معطوفه النصب فلو كان مجموع الجار و
المجرور منصوب المحل لزم ان يتعدى الفعل الى المعطوف بنفسه

واعلم ايضا ان الفعل اذا تعدى الى مفعولين وتأتى في غير مرجع
يقول صاحبه ان المفعول الثاني للفعل حري اجراء على اصله لكون الفعل
عاملا في المفعولين صريحا الا ان المواقع صلة تقتضي تقدير
مستقر وما شبهه ذلك من الفعل وهذا الاستثناء يجوز ان يكون
متصلا او منقطعا بمعنى لكن هذه لانها المواقع صلة
لا يكون الا جملة

واعلم ان البصريين اختلفوا في سيبويه الظرف
المستقر ان المقدر هو الفعل واسم الفاعل فذهب الاول
قال صاحب التخمير وهو الصحيح لكون الفعل اصلا
في العمل وذهب بعضهم الى الثاني قال شارح اللباب
وهو الاولى لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وانما استثنى الاضطرار
البصريين لان الكوفيين لا يقولون بتقدير الفعل فعندهم لا تعلق
بشيء اصلا وكون الشيخ الرضي وجها اختيار الصحيح

Copyright © King Saud University